

اتسعت دائرة عدم المساواة في السلم على مستوى العالم خلال العام الماضي حيث انزلت الدول الأقل سلماً إلى منحدر العنف المتزايد

- أصبح العالم أقل سلماً خلال العام الماضي، بما يقوي التدهور الذي استمر لعقد من الزمان في السلم العالمي، وقد جاء ذلك مدفوعاً في المقام الأول بزيادة الإرهاب وارتفاع مستويات عدم الاستقرار السياسي.
- بلغ إجمالي التأثير الاقتصادي للعنف على الاقتصاد العالمي نحو 13,6 تريليون دولار أمريكي بما نسبته 13,3% من إجمالي الناتج العالمي، وهو ما يعادل أحد عشر ضعفاً من حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية العالمية.
- كما بلغ التأثير الاقتصادي للعنف 137 تريليون دولار أمريكي على مدار العقد الماضي - وهو معدل يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2015.
- وارتفعت أعداد اللاجئين والمشردين بشكل مؤثر على مدار العقد الماضي، حيث تضاعفت إلى نحو 60 مليون شخص تقريباً بين عامي 2007 و2016، بما يعادل 1% تقريباً من سكان العالم.
- وقد جاءت أيسلندا على رأس الدول الأكثر سلماً، تليها الدنمارك ثم النمسا.
- كما جاءت سوريا على رأس الترتيب للدول الأقل سلماً، يعقبها جنوب السودان والعراق وأفغانستان والصومال.
- وأظهرت بنما وتايلاند وسريلانكا أكبر قدر من التحسن في السلم؛ فيما عانت اليمن وأوكرانيا وتركيا من أكبر مستويات التدهور.
- أما في البرازيل، فقد زاد معدل عدم الاستقرار السياسي بنسبة 15%، صاحبه تدهور في معدلات السجن والأعمال الشرطية، مما يمثل اتجاهاً مقلقاً قبل شهور قليلة من بداية دورة الألعاب الأولمبية لعام 2016 في ريو دي جانيرو.

لندن، 8 يونيو 2016 - تبرز النسخة العاشرة من مؤشر السلام العالمي التي تم نشرها اليوم عدم مساواة صارخة ومنتامية في مستويات السلم العالمية مع استمرار توسع الفجوة بين البلدان الأكثر سلماً وتلك الأقل سلماً. وقد خلصت الدراسة التي أجرتها المؤسسة البحثية الفكرية "معهد الاقتصاد والسلام"، إلى أنه في حين شهدت 81 دولة تحسناً، إلا أن التدهور في 79 دولة أخرى يفوق هذه المكاسب، ما يعني أن السلم تراجع بمعدل أسرع مما كان عليه في العام الماضي. ورغم ذلك، فإن بعض الدول الأكثر سلماً تسجل مستويات تاريخية مرتفعة من السلم في الوقت الراهن.

وقد تراجعت درجة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنطقة الأقل سلماً في العالم في تقرير العام الماضي، مع احتدام الصراع الإقليمي، ما أدى إلى تراجع السلم العالمي. ومع اشتداد حدة أعمال العنف والصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنه حين يُنظر إليها منفصلة، نجد أن متوسط مستويات السلم العالمي لباقي الدول قد شهد تحسناً. وقد استأثرت المنطقة بثلاثة من أصل خمس حالات هي الأكثر تراجعاً في السلم بالمنطقة، وهي اليمن وليبيا والبحرين.

وفي هذا الصدد، قال **ستيف كيليليا**، المؤسس والرئيس التنفيذي لمعهد الاقتصاد والسلام، "مع احتدام الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أصبحت الأطراف الخارجية أكثر تورطاً وارتفعت احتمالات الحروب غير المباشرة أو الحروب بالوكالة، بين الدول. وقد كان هذا واضحاً للعيان في سوريا في ظل الصراع بين نظام الأسد والعديد من الفاعلين اللادول، وهو الآن ينتشر ليشمل دولاً أخرى مثل اليمن. ثمة صراع بالوكالة أوسع نطاقاً بين المملكة العربية السعودية وإيران، وقد زادت الولايات المتحدة وروسيا مؤخراً من مستوى مشاركتها".

وقد جاء التدهور العالمي في السلم خلال عام 2015 مدفوعاً بزيادة أعمال الإرهاب وارتفاع مستويات عدم الاستقرار السياسي. وفي حين أن غالبية النشاط الإرهابي يتركز بصورة كبيرة في خمس دول - سوريا والعراق ونيجيريا وأفغانستان وباكستان - إلا أن نطاق الإرهاب يتسع، حيث لا تشهد 23% فقط من الدول المدرجة ضمن المؤشر أحداثاً إرهابية. وقد شهدت أوروبا، التي كانت مرة أخرى المنطقة الأكثر سلماً في العالم، تدهوراً في متوسط درجاتها في تقرير هذا العام في أعقاب أحداث إرهابية شهدتها باريس وبروكسل، حيث زادت معدلات الوفيات جراء الإرهاب في أوروبا بأكثر من الضعف على مدار الخمس سنوات الماضية.

وارتفعت أعداد اللاجئين والمشردين بشكل مؤثر على مدار العقد الماضي، حيث تضاعفت إلى نحو 60 مليون شخص تقريباً بين عامي 2007 و2016، بما يعادل 1% تقريباً من سكان العالم. وثمة تسع دول في الوقت الحالي تشهد أكثر من 10% من سكانها بشكل أو بآخر؛ فيما تشهد 20% من سكان الصومال وجنوب السودان على التوالي، كما تعرض أكثر من 60% من سكان سوريا للتشريد.

ومع انخفاض التأثير الاقتصادي العالمي للعنف بمقدار 2% مقارنة بتقرير العام الماضي، إلا أنه لا يزال يمثل رقماً صاعقاً مسجلاً 13,6 مليار دولار أمريكي في عام 2015، بما يعادل 11 ضعفاً من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. وهذا يمثل 13,3% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي، أو 1876 دولاراً لكل شخص. كما بلغ التأثير الاقتصادي للعنف خلال العشر سنوات الأخيرة 137 تريليون دولار أمريكي - وهو معدل يتجاوز الناتج الإجمالي المحلي العالمي في عام 2015.

وفي هذا الصدد قال **ستيف كيليليا** "تزامن التدويل المتزايد للصراعات الداخلية مع بلوغ تمويل الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام إلى مستويات قياسية في عام 2016: فقد كان ذلك المؤشر الأكثر تحسناً في تقرير هذا العام حيث تم نشر المزيد من قوات حفظ السلام، وأصبحت المزيد من الدول تفي بما عليها من التزامات تجاه قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. غير أن بناء السلام والإنفاق على عمليات حفظ السلام لا يزالان ضئيلاً نسبياً مقارنة بالتأثير الاقتصادي للعنف، حيث يمثل نحو 2% من الخسائر العالمية جراء الصراعات المسلحة.

وأضاف "إن مواجهة التباين العالمي في السلم وتحقيق انخفاض إجمالي بمعدل 10% في التأثير الاقتصادي للعنف سوف يحقق فوائد للسلم تبلغ 1,36 تريليون دولار أمريكي. وهذا يعادل تقريباً حجم صادرات الغذاء العالمية".

كما أن التقرير يدقق البيانات المتاحة لقياس الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - والاعتراف الرسمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالطبيعة الحرجة للسلم في تعزيز التنمية العالمية. وبخلص التقرير إلى أنه رغم توفر بعض البيانات الحالية لتتبع التقدم المحقق، ومن ثم محاسبة الدول الأعضاء على الالتزام بمستهدفاتها، إلا أنه يلزم توجيه استثمارات جادة لقياس مدى إنجاز تلك الأهداف.

ويُنْتهى التقرير ببحث جديد حول المرونة وما يعرّفه معهد الاقتصاد والسلام على أنه "سلام إيجابي"؛ إلى جانب الاتجاهات والمؤسسات والهياكل التي تعزز السلام. ويخلص التقرير إلى أنه على مدار العقد الماضي، زاد عدد من يلقون حتفهم في الكوارث الطبيعية في البلدان ذات مستويات السلم الإيجابي المنخفضة بمعدل 13 مرة مقارنة بالدول التي تحظى بمستويات مرتفعة من السلم الإيجابي.

التصنيف الإقليمي + أبرز النقاط

صُنفت أوروبا مرة أخرى على أنها المنطقة الأكثر سلباً في العالم. وقد جاء التحسن الأكبر منذ العام الماضي في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، في حين حققت أمريكا الجنوبية هي الأخرى تقدماً في مستويات السلم. شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر قدر من التراجع، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء ثم أوروبا وآسيا المحيط الهادئ على التوالي.

1. **تستأثر أوروبا وحدها بستة من أصل سبعة مراتب للدول الأعلى في التصنيف،** حيث ظلت أيسلندا والدنمارك والنمسا في رتبة الأعلى تصنيفاً. وقد بنت البرتغال على مكاسب العام الماضي لترتفع تسعة مراتب وتحل في المرتبة الخامسة عالمياً. غير أن متوسط مستويات السلم في أوروبا شهد تدهوراً، بما يعكس الأثر الاقتصادي المتزايد للإرهاب إلى جانب التصعيد في مستويات العنف وعدم الاستقرار في تركيا وتدهور علاقة الدولة بجيرانها.

2. **فيما تظل مستويات أمريكا الشمالية متمشية مع مؤشر السلام العالمي لعام 2015.** وقد قوبل التدهور البسيط في كندا، بسبب زيادة واردات وصادرات الأسلحة، بتحسين مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. **كما أن مستوى السلام في آسيا المحيط الهادئ ظل بدون تغيير إلى حد بعيد منذ عام 2015،** غير أن نتائج عدد من البلدان، بما في ذلك إندونيسيا وتيمور الشرقية وميانمار وتايلاند، شهدت تحسناً. أثرت زيادة التوتر في بحر جنوب الصين على العلاقات بين ثلاثة من الدول الرئيسية؛ وهي الصين وفيتنام والفلبين.

4. **ورغم استمرار المشكلات الأمنية في أمريكا الوسطى والكاريبي،** تحسنت نتائج المنطقة بشكل كبير بحيث سبقت أمريكا الجنوبية في التصنيف، وجاءت في المرتبة الرابعة بشكل عام. وقد تم تسجيل تحسنات بصفة خاصة في مستويات عدم الاستقرار السياسي والإرهاب السياسي. وقد كانت الدولة الأفضل أداءً هي كوستاريكا، حيث اتسمت بمستويات التسلح المنخفضة.

5. **تراجع تصنيف أمريكا الجنوبية في ضوء التحسنات الكبيرة في أمريكا الوسطى والكاريبي،** لكنها مع ذلك سجلت تحسناً في نتائجها العامة منذ عام 2015. وهذا يرجع إلى انخفاض مستويات الصراع الدولي والتسلح يدعمه علاقات سلمية إلى حد كبير بين الدول الجيران. بيد أن فنزويلا والبرازيل شهدتا اضطرابات اجتماعية كبرى. وقد زاد عدم الاستقرار السياسي في البرازيل قبل أشهر فقط من بداية الألعاب الأولمبية لعام 2016 في ريو دي جينيرو.

6. **كما أن تدهور متوسط نتائج أفريقيا جنوب الصحراء يخفي التباينات الحادة في أداء الدول:** فقد حسنت تشاد وموريتانيا والنيجر من علاقاتها مع جيرانها، في حين لا يزال التهديد الذي تمثله الجماعات الإرهابية الإسلامية يلقي بظلاله على العديد من البلدان في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

7. **وتظل روسيا وأوراسيا ثالث منطقة أقل سلباً في العالم.** وقد كانت أكبر مستويات التحسن في بيلاروسيا وكازاخستان وأوزباكستان؛ فيما كان التدهور الأكبر في أوكرانيا، بسبب استمرار الصراع مع القوات الانفصالية الموالية لروسيا في منطقة دونباس.

8. واحتفظت جنوب آسيا بالمرتبة الثانية في المناطق الأقل أمناً. حيث تدهورت الأوضاع في أفغانستان ونيبال وبنغلاديش والهند؛ في حين شهدت نتائج بوتان وسريلانكا وباكستان تحسناً متواضعاً. فقد ارتفعت المخاوف الأمنية الداخلية في بنغلاديش ونيبال بسبب الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وشهدت أفغانستان أعمال عنف مجدداً خلال العام الماضي، مع حدوث عدد من المصادمات بين الحكومة وقوات طالبان، وظهور القاعدة المحتمل مرة أخرى بعد انسحاب قوات التحالف في عام 2014.

9. شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي حصلت بالفعل على أقل تصنيف في مؤشر السلم العالمي في عام 2015، أعلى نسب التدهور في السلم خلال هذا العام، حيث تعمقت الحروب المدنية في سوريا واليمن وأدت إلى زيادة التدخل الخارجي. إذ شهد اليمن، الذي انفجرت أزمته السياسية القائمة منذ أمد طويل وتحولت إلى حرب مدنية شاملة في مطلع عام 2015، تدهوراً كبيراً، مدفوعاً بارتفاع معدلات الخسائر، والزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين والمشردين داخلياً، وارتفاع مستويات الهجمات الإرهابية من جانب القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة [www.visionofhumanity.org]

انتهى

ملاحظات للمحررين

تتوفر تقارير مؤشر السلم العالمي والفيديوهات والخرائط التفاعلية الخاصة به على: www.visionofhumanity.org

تويتر: <https://twitter.com/GlobPeaceIndex> (#GPI2016)

فيس بوك: www.facebook.com/globalpeaceindex

نبذة عن مؤشر السلم العالمي (GPI)

هذا هو العدد العاشر من مؤشر السلم العالمي: أداة رائدة في العالم لقياس المسالمة العالمية يقدمها [معهد الاقتصاد والسلام \(IEP\)](#). ويقاس الصراعات المحلية والدولية الجارية والأمن والسلامة في المجتمع ودرجة التعبئة العسكرية في 163 دولة بأخذ 23 مؤشراً بعين الاعتبار. يمثل التقرير السنوي العاشر التحليل الأكثر شمولية حتى تاريخه لاتجاهات السلم والعنف على مدار العقد الماضي. توسع نسخة 2016 من تغطيتها من خلال إدراج فلسطين للمرة الأولى.

نبذة عن معهد الاقتصاد والسلام

معهد الاقتصاد والسلام هو مؤسسة فكرية دولية ومستقلة مخصصة لتحويل تركيز العالم إلى السلم كمقياس إيجابي وقابل للتحقيق وملمس لرفاهية الإنسان وتقدمه.

جهات الاتصال العالمية

Hill + Knowlton Strategies

3771 7413 20 44+

Metin.Parlak@hkstrategies.com

ميتين بارلاك

3432 7413 20 44+

Danielle.Mathews@hkstrategies.com

دانیال ماتیوز